



البنك المركزي الأردني

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

تموز 2019

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الإلكتروني: <http://www.cbj.gov.jo>
البريد الإلكتروني: redp@cbj.gov



□ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

□ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفاءة وتعزيز الاشتغال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارد البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

□ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصادقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليطمئناش مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويات

1

الخلاصة التنفيذية

3

القطاع النقدي والمصرفي

أولاً

15

الانتاج والأسعار والتشغيل

ثانياً

23

المالية العامة

ثالثاً

39

القطاع الخارجي

رابعاً

الخلاصة التنفيذية

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.0% خلال الربع الأول من عام 2019، وذلك مقابل نمو نسبته 1.9% خلال نفس الفترة من عام 2018. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقياساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور الستة الأولى من عام 2019 بنسبة 0.5%، بالمقارنة مع 4.3% خلال نفس الفترة من عام 2018. كما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2019 ليصل إلى 19.0% مقابل 18.4% خلال نفس الربع من عام 2018.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر حزيران من عام 2019 ما مقداره 13,663.3 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر حزيران من عام 2019 ما مقداره 33,892.7 مليون دينار، مقابل 33,359.3 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2019 ما مقداره 26,858.7 مليون دينار، مقابل 26,111.8 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2019 ما مقداره 34,225.5 مليون دينار، مقابل 33,848.1 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر حزيران من عام 2019 ما مقداره 1,880.1 نقطة، مقابل 1,908.8 نقطة في نهاية عام 2018.

□ المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 483.5 مليون دينار (3.8% من GDP) خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2019، بالمقارنة مع عجز مقداره 435.1 مليون دينار (3.5% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018. أما في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر أيار 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 834.5 مليون دينار، ليصل إلى 17,055.2 مليون دينار (55.2% من GDP). كما، ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 121.5 مليون دينار، ليصل إلى 12,209.0 مليون دينار (39.5% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفعت نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر أيار من عام 2019 لتصل إلى 94.6% من GDP بالمقارنة مع ما نسبته 94.4% من GDP في نهاية عام 2018.

□ القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2019 بنسبة 3.4% لتبلغ 2,182.4 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 0.6% لتبلغ 5,720.2 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 3.0% ليصل إلى 3,537.7 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018. وتشير البيانات الأولية خلال النصف الأول من عام 2019 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 8.3% وارتفاع مدفوعاته بنسبة 2.7% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال النصف الأول من عام 2019 إلى ارتفاعها بنسبة 1.3% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2019 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 342.6 مليون دينار (4.8% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 633.2 مليون دينار (9.3% من GDP) خلال الربع المقابل من عام 2018. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 6.0% من GDP خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة مع 10.5% من GDP خلال الربع المقابل من عام 2018. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 177.6 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2018 مقارنة مع 190.1 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2018. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الأول من عام 2019 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 32,357.9 مليون دينار وذلك مقارنة مع 32,171.4 مليون دينار في نهاية عام 2018.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية حزيران من عام 2019 ما مقداره 13,663.3 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر حزيران من عام 2019 ما مقداره 33,892.7 مليون دينار، مقابل 33,359.3 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2019 ما مقداره 26,858.7 مليون دينار، مقابل 26,111.8 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2019 ما مقداره 34,225.5 مليون دينار، مقابل 33,848.1 مليون دينار في نهاية عام 2018.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2019 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2018، باستثناء سعر الفائدة على ودائع التوفير والذي شهد انخفاضاً عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018. كما ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2019، باستثناء سعر الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة والذي شهد انخفاضاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2018.

القطاع النقدي والمصرفي

تموز 2019

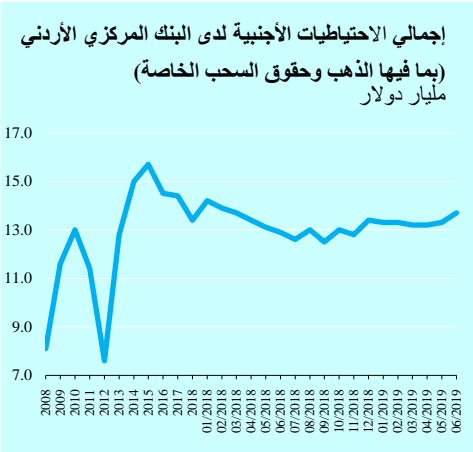
■ بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر حزيران من عام 2019 ما مقداره 1,880.1 نقطة، مقابل 1,908.8 نقطة في نهاية عام 2018. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر حزيران من عام 2019 ما مقداره 15,450.8 مليون دينار، مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2018 والبالغ 16,122.7 مليون دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية حزيران			2018
2019	2018		2018
US\$ 13,663.3	US\$ 12,920.7	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US\$ 13,392.3
2.0%	-10.2%		-6.9%
33,892.7	33,566.6	السيولة المحلية	33,359.3
1.6%	1.8%		1.2%
26,858.7	25,731.4	التسهيلات الائتمانية	26,111.8
2.9%	4.0%		5.6%
23,763.1	22,568.2	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	23,011.3
3.3%	3.8%		5.8%
34,255.5	33,750.3	إجمالي ودائع العملاء	33,848.1
1.1%	1.7%		2.0%
26,120.6	25,786.4	ودائع بالدينار	25,667.6
1.8%	0.6%		0.1%
8,104.9	7,963.9	ودائع بالعملة الأجنبية	8,180.5
-0.9%	5.4%		8.3%
27,420.8	27,067.1	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	26,944.5
1.8%	0.6%		0.1%
21,372.9	21,112.7	ودائع بالدينار	20,846.4
2.5%	-0.7%		-1.9%
6,047.9	5,954.4	ودائع بالعملة الأجنبية	6,098.1
-0.8%	5.2%		7.8%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.



الاحتياطيات الأجنبية

بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات

الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها

الذهب وحقوق السحب الخاصة) في

نهاية حزيران من عام 2019 ما مقداره

13,663.3 مليون دولار، ويكفي هذا

الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر حزيران من عام 2019 ما مقداره 33.9 مليار دينار،

مقابل 33.4 مليار دينار في نهاية عام 2018.

وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر

حزيران من عام 2019 مع نهاية عام 2018، يلاحظ الآتي:

● مكونات السيولة

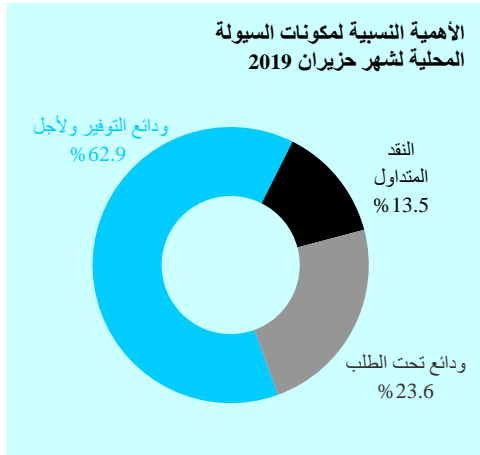
- بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر حزيران من عام 2019 ما

مقداره 29.3 مليار دينار، بالمقارنة مع 29.0 مليار دينار في نهاية حزيران

2018 و29.1 مليار دينار في نهاية عام 2018.

القطاع النقدي والمصرفي

تموز 2019



- بلغ حجم النقد المتداول في

نهاية شهر حزيران من عام

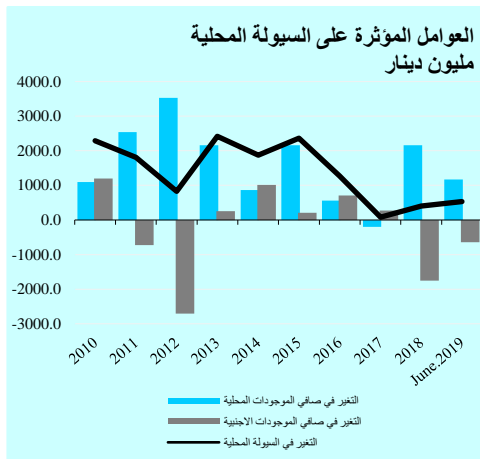
2019 ما مقداره 4.6 مليار

دينار، محافظاً على نفس

مستواه المسجل في نهاية

حزيران من عام 2018، بالمقارنة مع 4.3 مليار دينار في نهاية عام 2018.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية



- بلغ رصيد صافي الموجودات

المحلية للجهاز المصرفي في

نهاية شهر حزيران من عام

2019 ما مقداره 27.2 مليار

دينار، بالمقارنة مع 26.0

مليار دينار في نهاية حزيران

من عام 2018 ونهاية عام 2018.

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر حزيران من عام 2019 ما مقداره 6.7 مليار دينار، بالمقارنة مع رصيد مقداره 7.6 مليار دينار في نهاية حزيران من عام 2018، و 7.4 مليار دينار في نهاية عام 2018. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر حزيران من عام 2019 ما مقداره 9.3 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية			مليون دينار
نهاية حزيران			
2019	2018		2018
6,728.9	7,611.6	الموجودات الأجنبية (صافي)	7,368.3
9,290.2	9,426.0	البنك المركزي	9,151.3
-2,561.3	-1,814.4	البنوك المرخصة	-1,783.0
27,163.8	25,955.0	الموجودات المحلية (صافي)	25,991.0
-4,193.9	-4,322.8	البنك المركزي، منها:	-4,345.0
390.8	1,037.4	الديون على القطاع العام (صافي)	675.2
-4,607.3	-5,383.2	أخرى (صافي)*	-5,043.0
31,357.7	30,277.8	البنوك المرخصة	30,336.1
11,017.8	9,775.8	الديون على القطاع العام (صافي)	10,234.1
24,441.8	23,299.9	الديون على القطاع الخاص	23,686.8
-4,101.9	-2,797.9	أخرى (صافي)	-3,584.8
33,892.7	33,566.6	السيولة المحلية (M2)	33,359.3
4,569.1	4,609.8	النقد المتداول	4,296.4
29,323.6	29,956.8	الودائع، منها:	29,062.9
6,119.4	6,007.9	بالعملات الأجنبية	6,168.0

*: تشمل على شهادات الإيداع بالدينار.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة
أسعار الفائدة على أدوات السياسة
النقدية:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية
الفترة نسبة مئوية

حزيران		2018
2019	2018	
4.75	4.25	4.75
5.75	5.25	5.75
5.50	5.00	5.50
4.00	3.50	4.00
4.75	4.25	4.75
4.75	4.25	4.75

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

- قام البنك المركزي بتاريخ 4 آب 2019 بخفض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية وبواقع 25 نقطة أساس لتصبح كما يلي:
- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 4.50%.
- سعر إعادة الخصم: 5.50%.

• سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 5.25%.

• سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 3.75%.

• سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 4.50%.

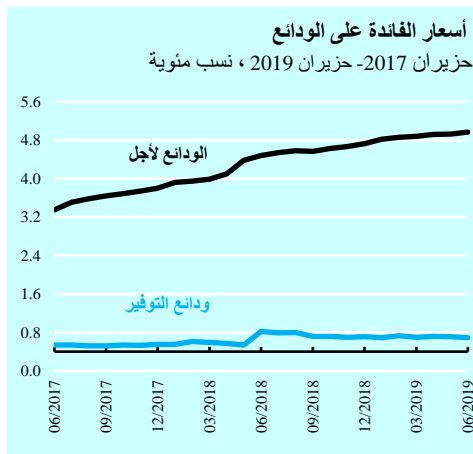
• سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 4.50%.

ويأتي هذا القرار تماشياً مع تطورات أسعار الفائدة في الأسواق المالية العالمية والإقليمية وبهدف تعزيز نمو الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية وحفز الانفاق المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري بما ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي.

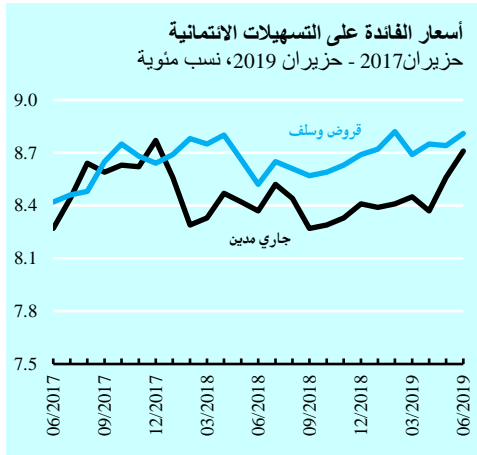
أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر حزيران من عام 2019 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.97%، ليرتفع بذلك بمقدار 24 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.



- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر حزيران من عام 2019 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.69%، ليسجل بذلك انخفاضاً بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر حزيران من عام 2019 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.41%، ليسجل بذلك ارتفاعاً بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.



أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر حزيران من عام 2019 بمقدار 15 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.71%، ليرتفع بذلك بمقدار 30 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

الودائع	حزيران		التغير/ نقطة أساس
	2019	2018	
تحت الطلب	0.41	0.42	3
توفير	0.69	0.82	-2
لأجل	4.97	4.48	24
التسهيلات الائتمانية			
كمبيالات وأسناد مخصصة	8.34	9.66	-130
قروض وسلف	8.81	8.52	12
جاري مدين	8.71	8.37	30
الإقراض لأفضل العملاء	9.79	9.41	22

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

- الكمبيالات والأسناد المخصصة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصصة في نهاية شهر حزيران من عام 2019 بمقدار 13 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.34%، لينخفض بذلك بمقدار 130 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر حزيران من عام 2019 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.81%، ليرتفع بذلك بمقدار 12 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر حزيران من عام 2019 ما نسبته 9.79%، ليحافظ بذلك على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ومرتفعاً بمقدار 22 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2019 بما مقداره 746.9 مليون دينار، أو ما نسبته (2.9%)، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 994.6 مليون دينار (4.0%) خلال الفترة المماثلة من عام 2018.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر حزيران من عام 2019، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 751.8 مليون دينار (3.3%)، والمؤسسات العامة بمقدار 45.9 مليون دينار (10.7%)، والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 7.1 مليون دينار (32.8%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 39.5 مليون دينار (6.0%)، والحكومة المركزية بمقدار 18.4 مليون دينار (0.9%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2018.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر حزيران من عام 2019 ما مقداره 34,225.5 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 377.4 مليون دينار (1.1%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2018، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 552.6 مليون دينار (1.7%) خلال الفترة المماثلة من عام 2018.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر حزيران من عام 2019 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 26.1 مليار دينار و 8.1 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 25.8 مليار دينار للودائع بالدينار و 8.0 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية حزيران من عام 2018. أما في نهاية عام 2018، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار ما مقداره 25.7 مليار دينار و 8.2 مليار دينار للعملات الأجنبية.

□ بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال النصف الأول من عام 2019 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2018. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

■ حجم التداول:

بلغ حجم التداول خلال شهر حزيران من عام 2019 حوالي 97.2 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 14.4 مليون دينار (17.4%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض مقداره 132.6 مليون دينار (63.9%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال النصف الأول من عام 2019، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 668.1 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً بمقدار 113 مليون دينار (14.5%) عن مستواه المسجل في نهاية حزيران من عام 2018.

■ عدد الأسهم:

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر حزيران من عام 2019 بمقدار 12.9 مليون سهم (16.2%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 92.8 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 59.8 مليون سهم (49.8%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال النصف الأول من عام 2019، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 534.3 مليون سهم، بالمقارنة مع 604.0 مليون سهم خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

■ الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

حزيران			
2019	2018	الرقم القياسي العام	2018
1,880.1	2,070.4	الرقم القياسي العام	1,908.8
2,576.0	2,827.8	القطاع المالي	2,652.7
1,834.2	2,116.6	قطاع الصناعة	1,882.7
1,309.4	1,394.5	قطاع الخدمات	1,279.8

المصدر: بورصة عمان.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

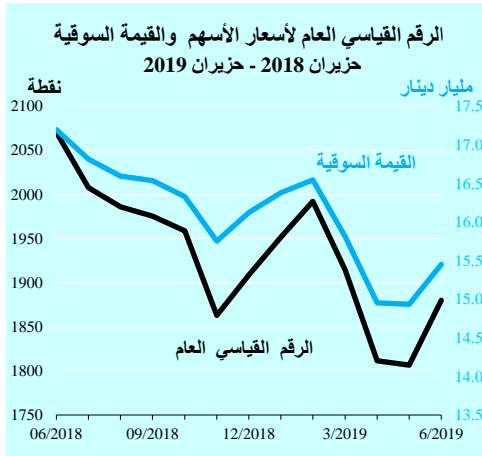
شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر حزيران من عام 2019 ارتفاعاً قدره 73.6 نقاط (4.1%) عن مستواه

القطاع النقدي والمصرفي

تموز 2019

المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,880.1 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 25.6 نقطة (1.2%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2018، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 28.7 نقطة (1.5%) مقابل انخفاض قدره 56.3 نقطة (2.6%) خلال الفترة المماثلة من عام 2018. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض كل من الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 76.7 نقطة (2.9%)، وقطاع الصناعة بمقدار 48.5 نقطة (2.6%)، وارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الخدمات بمقدار 29.6 نقطة (2.3%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2018.

■ القيمة السوقية للأسهم:



بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر حزيران من عام 2019 ما مقداره 15.5 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 516.8 مليون دينار (3.5%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر

السابق، مقابل انخفاض بلغ 279.7 مليون دينار (1.6%) خلال نفس الشهر من عام 2018. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2018، فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 671.9 مليون دينار (4.2%)، مقارنة مع ارتفاع قدره 233.3 مليون دينار (1.4%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

■ صافي استثمار غير الأردنيين:

مؤشرات التداول في بورصة عمان مليون دينار			
حزيران			
2019	2018		2018
97.2	74.9	حجم التداول	2,319.3
5.7	4.2	معدل التداول اليومي	9.3
15,450.8	17,195.9	القيمة السوقية	16,122.7
92.8	60.4	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	1,245.9
0.3	-1.7	صافي استثمار غير الأردنيين	484.5
17.0	11.6	شراء	1,231.8
17.3	13.2	بيع	747.3

المصدر: بورصة عمان.

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر حزيران من عام 2019 تدفقاً موجباً بلغ 0.3 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 1.7 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2018. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر حزيران من عام 2019 ما قيمته 17.3 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 17 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2019، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 40.6 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب بلغ 13.7 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2018.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصة

- شهد الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة تحسناً طفيفاً في أدائه خلال الربع الأول من عام 2019، إذ نما بنسبة 2.0%، مقابل نمو نسبته 1.9% خلال ذات الربع من عام 2018. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.9% خلال الربع الأول من عام 2019، مقابل نمو نسبته 4.0% خلال ذات الربع من عام 2018.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور الستة الأولى من عام 2019 بنسبة 0.5%، مقابل نمو نسبته 4.3% خلال نفس الفترة من عام 2018.
- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2019 ليصل إلى 19.0% (16.4% للذكور و28.9% للإناث)، وذلك مقابل 18.4% (16.0% للذكور و27.8% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2018. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 19-15 سنة (بواقع 48.7%) و20-24 سنة (بواقع 38.5%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق نسب مئوية 2019-2017				
العام كاملاً	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول
2017				
2.1	1.9	1.9	2.3	2.5
3.9	3.7	4.0	3.5	4.3
2018				
1.9	1.8	2.0	2.1	1.9
3.7	3.6	3.5	3.9	4.0
2019				
				2.0
				3.9

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

شهد الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة تحسناً طفيفاً في أدائه خلال الربع الأول من عام 2019، إذ نما بنسبة 2.0% بالمقارنة مع نمو نسبته 1.9% خلال ذات الربع من عام 2018، وذلك على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين التي تشهدها المنطقة والتي أثرت سلباً على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة.

ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي شهد نمواً بنسبة 1.0%)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.1% خلال الربع الأول من عام 2019، مقارنة مع نمو نسبته 2.0% خلال ذات الربع من عام 2018. أما GDP مقاساً بأسعار



السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.9% مقابل نمو نسبته 4.0% خلال ذات الربع من عام 2018، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.8% خلال الربع الأول من عام 2019 مقابل نمو نسبته 2.0% خلال ذات الربع من عام 2018.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة.

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2019 Q1	2018 Q1	2019 Q1	2018 Q1
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	1.9	1.9	2.0	2.0
الزراعة	3.5	3.6	0.2	0.2
الصناعات الاستخراجية	2.9	0.9	-	0.1
الصناعات التحويلية	0.5	1.3	0.2	0.1
الكهرباء والمياه	2.5	1.7	-	0.1
الإشاعات	-0.6	-0.5	-	-
تجارة الجملة والتجزئة	1.6	1.1	0.1	0.1
المطاعم والفنادق	1.6	0.8	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	2.9	3.7	0.3	0.2
خدمات المال والتأمين	3.6	3.3	0.3	0.3
العقارات	2.5	2.7	0.4	0.4
خدمات اجتماعية وشخصية	4.1	3.4	0.2	0.3
منتجات الخدمات الحكومية	1.0	1.4	0.2	0.1
منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	3.0	3.4	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
- : أقل من 0.1 نقطة مئوية.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الربع الأول من عام 2019 العقارات (0.4 نقطة مئوية)، "خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"النقل والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، "الصناعة التحويلية" (0.2 نقطة مئوية)، و"الخدمات الحكومية" (0.2 نقطة مئوية)، والزراعة (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 80.0% من النمو الحقيقي المسجل خلال الربع الأول من عام 2019.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال الربع الأول من عام 2019 تفاوتاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي تحسنت فيه قطاعات "النقل والتخزين والاتصالات"، و"الصناعات التحويلية"، و"منتجات الخدمات الحكومية"، و"العقارات"، والزراعة، شهدت قطاعات "الصناعات الاستخراجية"، و"الكهرباء والمياه"، و"خدمات المال والتأمين"، و"تجارة الجملة والتجزئة"، و"المطاعم والفنادق"، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية"، تباطؤاً في أدائها، بينما شهد قطاع الإنشاءات تراجعاً في أدائها.

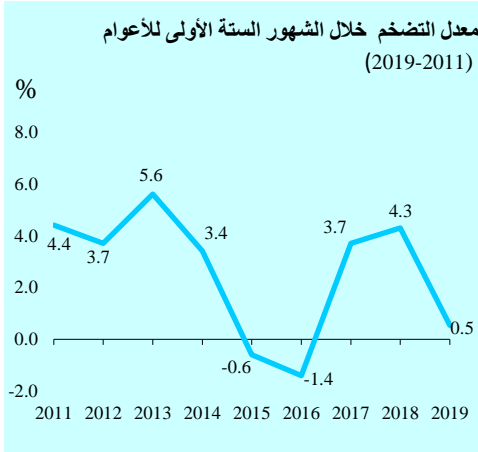
□ المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن عام 2019 تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً، مثل عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (1.3%)، وعدد المغادرين (14.4%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية (3.8%). أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها حجم التداول في سوق العقار (21.0%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية (1.0%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*						
نسب مئوية						
2019	الفترة المتاحة	2018	المؤشر	2018	2017	
-51.7	كانون ثاني- أيار	-1.4	المساحات المرخصة للبناء	-21.5	4.5	
-1.0		-7.6	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	-7.0	-2.4	
11.7		-25.3	المنتجات الغذائية	-12.7	-4.9	
-4.4		7.0	منتجات التبغ	-7.2	-3.1	
10.7		-21.9	منتجات نفطية مكررة	-16.9	-7.3	
17.9		-19.5	صنع الملابس	-4.3	-6.3	
-20.3		6.4	صنع منتجات المعادن اللافلزية	-5.6	1.9	
4.6		42.2	المنتجات الكيماوية	27.7	0.3	
3.8		1.4	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	0.5	13.4	
-5.2		-4.9	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-6.2	-13.8	
3.5		1.5	الانشطة الاخرى للتعبين واستغلال المحاجر	0.6	13.6	
1.3		6.2	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	3.8	6.9	
-11.6		حزيران	11.7	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	10.6	8.4
14.4		4.7	عدد المغادرين	7.4	7.3	
-21.0	كانون ثاني- تموز	-10.8	حجم التداول في سوق العقار	-13.0	-14.1	

*: احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

□ الأسعار



معدل التضخم خلال الشهور الستة الأولى للأعوام 2018 - 2019

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)	
		Jan-June 2019	Jan-June 2018	2019	2018
جميع المواد	100.0	4.3	0.5	4.3	0.5
(1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	33.4	2.6	0.5	0.8	0.1
الغذاء	30.5	2.6	0.6	0.7	0.2
الحبوب ومنتجاتها	5.0	19.0	5.4	0.8	0.3
اللحوم والدواجن	8.2	2.4	-4.0	0.2	-0.3
الأسماك ومنتجات البحر	0.8	1.6	-0.5	0.0	0.0
الألبان ومنتجاتها والبيض	4.2	-0.3	-3.8	0.0	-0.2
الزيوت والدهون	1.9	5.0	1.2	0.1	0.0
الفواكه والمكسرات	2.7	1.0	-1.0	0.0	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.9	-9.4	11.5	-0.4	0.4
(2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	15.4	-1.1	0.7	-0.1
المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	15.5	-1.1	0.7	-0.1
(3) الملابس والأحذية	3.5	-1.6	-1.0	-0.1	0.0
(4) المسكن، منها: الإيجارات	21.9	3.4	1.8	0.8	0.4
الإيجارات	15.6	2.8	2.1	0.5	0.4
الوقود والإنارة	4.8	6.6	1.1	0.3	0.0
(5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.2	2.0	0.3	0.1	0.0
(6) الصحة	2.2	6.6	1.1	0.2	0.0
(7) النقل	13.6	9.9	-1.0	1.4	-0.2
(8) الاتصالات	3.5	0.3	0.0	0.0	0.0
(9) الثقافة والترفيه	2.3	2.2	1.2	0.1	0.0
(10) الترفيه	5.4	2.4	1.9	0.1	0.1
(11) المطاعم والفنادق	1.8	6.7	1.1	0.1	0.0
(12) السلع والخدمات الأخرى	3.7	2.5	0.9	0.1	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

سجل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، تضخماً نسبته 0.5% خلال الشهور الستة الأولى من عام 2019، بالمقارنة مع تضخم أكبر نسبته 4.3% خلال نفس الفترة من عام 2018. ويأتي ذلك في ضوء تلاشي أثر الإجراءات الحكومية المتخذة في بداية عام 2018، والتي كان من أبرزها الضريبة المفروضة على التبغ والسجائر، وتحرير أسعار الخبز، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية. وجاء معدل التضخم المسجل خلال الشهور الستة الأولى من عام 2019 محصلة لما يلي:

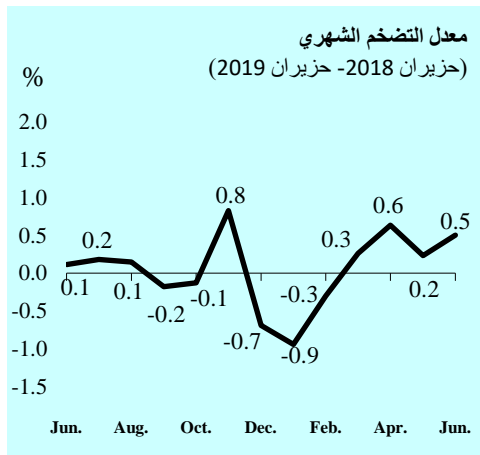
- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:
 - بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 11.5%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 9.4% خلال نفس الفترة من عام 2018.
 - بند "الحبوب ومنتجاتها" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 5.4%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 19.0% خلال نفس الفترة من عام 2018.

- مجموعة المساكن والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 1.8%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبهته 3.4% خلال نفس الفترة من عام 2018. ويُعزى هذا الارتفاع، بشكل رئيسي، إلى ارتفاع أسعار بند "الوقود والإنارة" بنسبة 1.1% مقابل ارتفاع نسبهته 6.6% خلال نفس الفترة من عام 2018، وارتفاع أسعار بند الإيجارات بنسبة 2.1% مقابل ارتفاع نسبهته 2.8% خلال الشهور الستة الأولى من عام 2018.

- مجموعة التعليم والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 1.9%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبهته 2.4% خلال نفس الفترة من عام 2018.

وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود مجتمعة برفع معدل التضخم خلال الشهور الستة الأولى من عام 2019 بمقدار 1.2 نقطة مئوية.

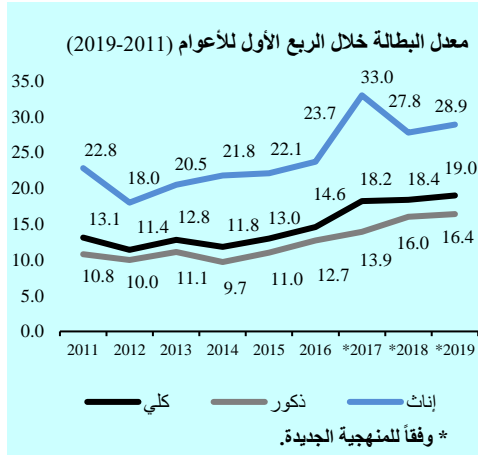
• تراجع أسعار عدد من البنود والمجموعات ابرزها النقل (1.0%)، و"اللحوم والدواجن" (4.0%)، و"الألبان ومنتجاتها والبيض" (3.8%). وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود بخفض معدل التضخم خلال الشهور الستة الأولى من عام 2019 بمقدار 0.7 نقطة مئوية.



أما المستوى العام للأسعار خلال شهر حزيران 2019، فقد شهد ارتفاعاً بالمقارنة مع مستواه في الشهر السابق (أيار 2019) بنسبة 0.5%. ويأتي ذلك محصلة لإرتفاع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها "اللحوم والدواجن" (3.2%)، "المساكن" (2.0%)، "النقل" (0.9%)، وتراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها

"الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (2.9%)، و"الفواكه والمكسرات" (5.2%).

سوق العمل



■ بلغ معدل البطالة ما نسبته 19.0%

(للذكور 16.4% وللإناث 28.9%)

خلال الربع الأول من عام

2019، وذلك مقابل 18.4%

(للذكور 16.0% وللإناث 27.8%)

للإناث) خلال نفس الربع من عام 2018.

■ ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سجل أعلى معدل بطالة خلال

الربع الأول من عام 2019 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 48.7%) و20-

24 سنة (بواقع 38.5%).

■ وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس

فأعلى) ما نسبته 24.4% خلال الربع الأول من عام 2019.

■ بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة

فأكثر) ما نسبته 35.1% (54.4% للذكور و15.0% للإناث)، بالمقارنة مع 36.5%

(57.4% للذكور و15.2% للإناث) خلال الربع الأول من عام 2018.

■ بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 28.4%.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 483.5 مليون دينار (3.8% من GDP) خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2019، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 435.1 مليون دينار (3.5% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018. وفي حال استثناء المنح الخارجية (90.5 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 574.0 مليون دينار (4.5% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 513.0 مليون دينار (4.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018.
- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر أيار 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 834.5 مليون دينار، ليصل إلى 17,055.2 مليون دينار (55.2% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر أيار 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 121.5 مليون دينار، ليصل إلى 12,209.0 مليون دينار (39.5% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) بمقدار 955.9 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 29,264.2 مليون دينار (94.6% من GDP)، مقابل 28,308.3 مليون دينار في نهاية عام 2018 (94.4% من GDP).
- انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر أيار من عام 2019 بمقدار 76.5 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2018، لتصل إلى 1,331.2 مليون دينار.
- وبناءً على التطورات السابقة، ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية شهر أيار 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 910.9 مليون دينار، ليصل إلى 15,724.0 مليون دينار (50.9% من GDP). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 1,032.4 مليون دينار، ليصل إلى 27,933.0 مليون دينار (90.3% من GDP).

□ أداء الموازنة العامة خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2019 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2018:

■ الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر أيار من عام 2019 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 بمقدار 5.5 مليون دينار، أو ما نسبته 1.0% لتصل إلى 552.3 مليون دينار. أما خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2019، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 109.0 مليون دينار، أو ما نسبته 3.6%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2018 لتصل إلى 3,119.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 96.4 مليون دينار، والمنح الخارجية بمقدار 12.6 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2019

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

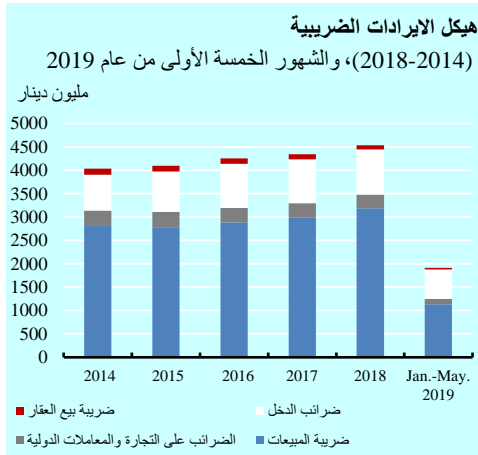
معدل النمو	كاتون الثاني - أيار		معدل النمو	أيار		
	2019	2018		2019	2018	
3.6	3,119.5	3,010.5	1.0	552.3	546.8	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
3.3	3,029.0	2,932.6	0.6	546.4	543.0	الإيرادات المحلية، منها:
3.3-	1,911.3	1,977.2	12.0-	310.7	353.1	الإيرادات الضريبية، منها:
8.0-	1,132.4	1,230.4	15.4-	234.3	276.8	ضريبة المبيعات
17.1	1,114.0	951.2	24.2	234.8	189.0	الإيرادات الأخرى
16.2	90.5	77.9	55.3	5.9	3.8	المنح الخارجية
4.6	3,603.0	3,445.6	21.2	732.1	604.1	إجمالي الإنفاق، منها:
2.4-	287.7	294.8	35.0	67.5	50.0	النفقات الرأسمالية
-	483.5-	435.1-	-	179.8-	57.3-	العجز/ الوفر المالي بعد المنح
-	3.8-	3.5-	-	-	-	العجز/ الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

◆ الإيرادات المحلية

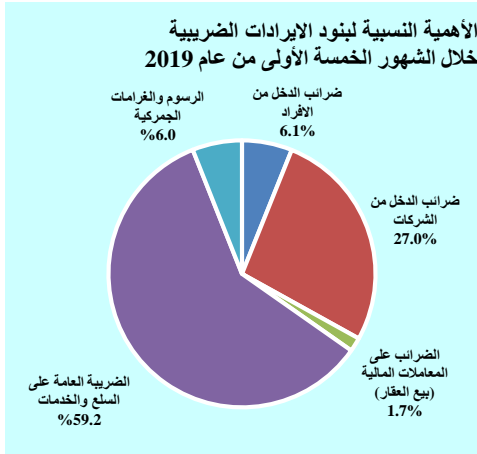
ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2019 بمقدار 96.4 مليون دينار، أو ما نسبته 3.3%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018 لتصل إلى 3,029.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات الأخرى بمقدار 162.8 مليون دينار، وانخفاض كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 65.9 مليون دينار، والاقطاعات التقاعدية بمقدار 0.6 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية



انخفضت الإيرادات الضريبية خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2019 بمقدار 65.9 مليون دينار، أو ما نسبته 3.3%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018 لتصل إلى 1,911.3 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 63.1% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- انخفضت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 98.0 مليون دينار، أو ما نسبته 8.0%، لتبلغ 1,132.4 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 59.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، نتيجة لانخفاض حصة ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 39.1 مليون دينار، وعلى السلع المحلية بمقدار 31.6 مليون دينار، وعلى السلع المستوردة بمقدار 22.3 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 4.8 مليون دينار.



- انخفضت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 9.3 مليون دينار، أو ما نسبته 22.4%، لتصل إلى 32.3 مليون دينار، وذلك نتيجة لاستمرار التباطؤ في أداء قطاع العقارات.
- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، متضمنة الرسوم

والغرامات الجمركية، بمقدار 4.9 مليون دينار، أو ما نسبته 4.1%، لتصل إلى 114.9 مليون دينار.

- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 46.4 مليون دينار، أو ما نسبته 7.9%، لتصل إلى 631.8 مليون دينار، مشكلاً بذلك ما نسبته 33.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 28.1 مليون دينار، أو ما نسبته 31.9% لتصل إلى 116.2 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى بدء العمل بالقانون المعدل لقانون ضريبة الدخل الذي تم إقراره في نهاية عام 2018، بالإضافة إلى تمديد فترة الاستفادة من الإعفاء من غرامات التأخير المترتبة على المكلفين حتى نهاية حزيران 2019. كما ارتفعت حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 18.2 مليون دينار، أو ما نسبته 3.7%. وتشير بيانات بورصة عمان إلى ارتفاع صافي أرباح الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان بنسبة 22.3% خلال الربع الأول من عام 2019، بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2018، حيث بلغ صافي أرباح هذه الشركات للربع الأول من عام 2019 ما قيمته 258 مليون دينار مقارنة مع 211 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2018. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 81.6% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 515.5 مليون دينار.

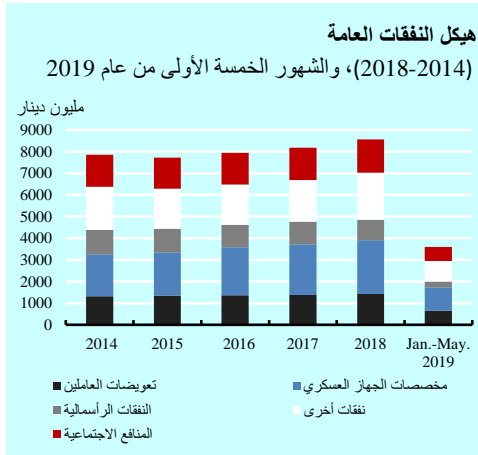
● الإيرادات غير الضريبية

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2019 بمقدار 162.8 مليون دينار، أو ما نسبته 17.1%، لتصل إلى 1,114.0 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إيرادات دخل الملكية بمقدار 93.0 مليون دينار لتبلغ 217.5 مليون دينار (منها 201.5 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 114.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018)، وارتفاع الإيرادات المختلفة بمقدار 103.5 مليون دينار لتبلغ 530.0 مليون دينار، وانخفاض إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 33.7 مليون دينار لتبلغ 366.5 مليون دينار.
- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2019 بمقدار 0.6 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2018، لتصل إلى 3.6 مليون دينار.

◆ المنح الخارجية

- ارتفعت المنح الخارجية خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2019 بمقدار 12.6 مليون دينار، أو ما نسبته 16.2%، لتصل إلى 90.5 مليون دينار، مقابل 77.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018.

■ النفقات العامة



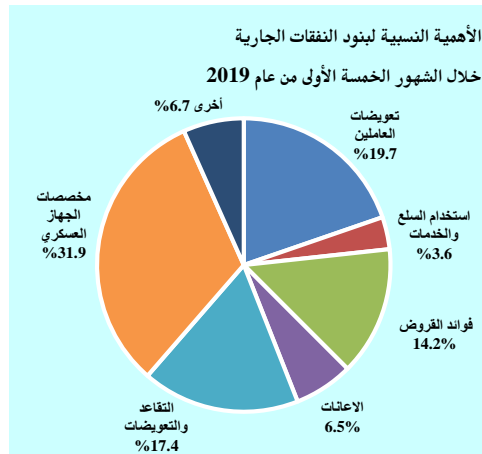
ارتفعت النفقات العامة خلال شهر أيار من عام 2019 بمقدار 128.0 مليون دينار، أو ما نسبته 21.2% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018، لتبلغ 732.1 مليون دينار. أما خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2019، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 157.4 مليون دينار، أو ما نسبته 4.6%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018، لتبلغ 3,603.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع

النفقات الجارية بنسبة 5.2%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 2.4%.

◆ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2019 بمقدار 164.5 مليون دينار، أو ما نسبته 5.2%، لتصل إلى ما مقداره 3,315.3 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 92.0% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمعدل يفوق ارتفاع الإيرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية، ليصل إلى 91.4%، مقابل 93.1% خلال نفس الفترة من عام 2018. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة لما يلي:

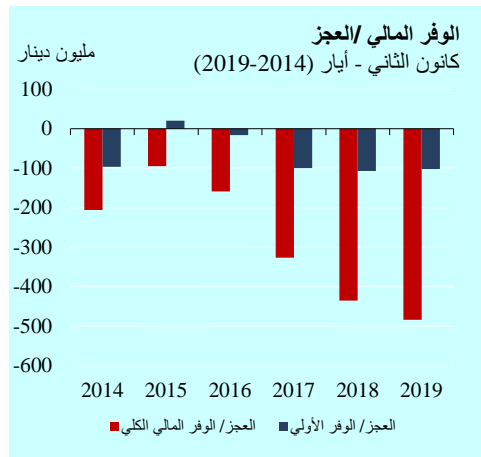
- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 68.0 مليون دينار، لتصل إلى 653.7 مليون دينار.
- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 65.3 مليون دينار، ليبليغ 471.6 مليون دينار.
- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 47.3 مليون دينار، لتصل إلى 1,058.5 مليون دينار.
- ارتفاع نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 25.0 مليون دينار، لتصل إلى 575.8 مليون دينار.



- انخفاض بند الإعانات بمقدار 12.3 مليون دينار، لتصل إلى 216.1 مليون دينار.
- انخفاض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 1.4 مليون دينار، ليبليغ 117.9 مليون دينار.

◆ النفقات الرأسمالية

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2019 بمقدار 7.1 مليون دينار، أو ما نسبته 2.4%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018، لتصل إلى 287.7 مليون دينار.



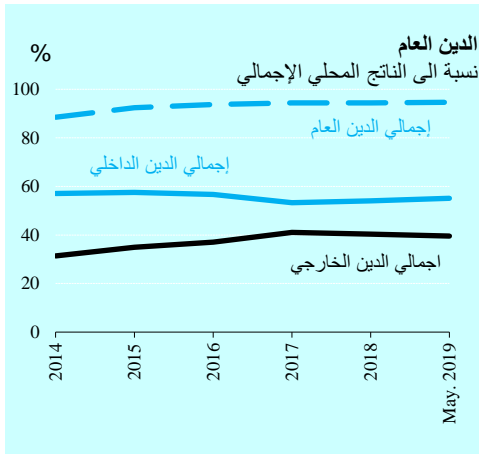
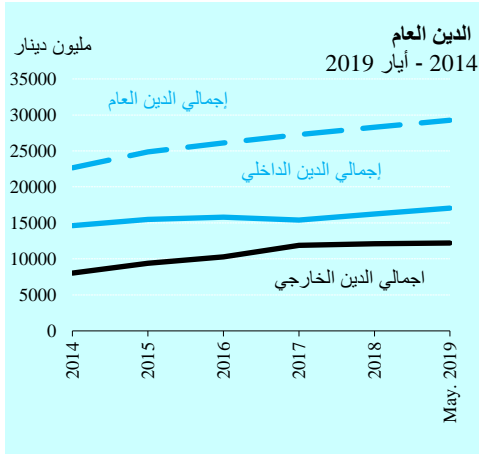
■ العجز/الوفر المالي

◆ حققت الموازنة العامة، عجزاً مالياً كلياً بعد المنح الخارجية، خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2019 بمقدار 483.5 مليون دينار، مقابل عجز مقداره 435.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2018. ونتيجة لذلك، بلغت نسبة العجز المالي

إلى GDP نحو 3.8% مقابل عجز نسبته 3.5% خلال نفس الفترة من عام 2018. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 574.0 مليون دينار (4.5% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 513.0 مليون دينار (4.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018.

◆ سجلت الموازنة العامة عجزاً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بلغ 102.4 مليون دينار (0.8% من GDP) خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2019، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 106.7 مليون دينار (0.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018. ولدى إضافة المنح الخارجية، ينخفض العجز الأولي ليصل إلى نحو 11.9 مليون دينار (0.1% من GDP)، مقابل عجز أولي مقداره 28.8 مليون دينار (0.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2018.

الدين العام



ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الموازنة العامة والمؤسسات المستقلة) في نهاية شهر أيار 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 834.5 مليون دينار، ليصل إلى 17,055.2 مليون دينار (55.2% من GDP مقابل 54.1% من GDP في نهاية عام 2018). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 989.4 مليون دينار، وانخفاض إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 155.1 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2018، ليصلا إلى 14,341.7 مليون دينار و2,713.4 مليون دينار، على الترتيب. وقد جاء ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة،

بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة بمقدار 990.0 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2018، ليبلغ 14,065.3 مليون دينار، واستقرار رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية عند مستواه المتحقق في نهاية عام 2018، والبالغ 271.7 مليون دينار. أما انخفاض إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، فقد جاء نتيجة لانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 135.1 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2018، ليبلغ 2,122.9 مليون دينار، وانخفاض رصيد سندات المؤسسات المستقلة بمقدار 20.0 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2018، ليبلغ 590.5 مليون دينار.

- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر أيار 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 121.5 مليون دينار، ليصل إلى 12,209.0 مليون دينار (39.5% من GDP مقابل 40.3% من GDP في نهاية عام 2018). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن رصيد الدين العام الخارجي المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 72.4% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو وبنسبة 9.3%. كما شكل الدين المقيم بالين الياباني ما نسبته 5.8%، والدينار الكويتي (5.2%)، وبوحدة حقوق السحب الخاصة (5.2%).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر أيار 2019 بمقدار 955.9 مليون دينار، ليصل إلى نحو 29,264.2 مليون دينار (94.6% من GDP)، مقابل 28,308.3 مليون دينار في نهاية عام 2018 (94.4% من GDP).
- وعلى صعيد آخر، انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر أيار من عام 2019 بمقدار 76.5 مليون دينار مقارنة بمستواها في نهاية عام 2018، لتصل إلى 1,331.2 مليون دينار.
- وعليه، فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية شهر أيار 2019 عن مستواه في نهاية عام 2018 بمقدار 910.9 مليون دينار، ل يبلغ 15,724.0 مليون دينار (50.9% من GDP مقابل 49.4% من GDP في نهاية عام 2018). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 1,032.4 مليون دينار ل يبلغ 27,933.0 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 90.3% من GDP بالمقارنة مع ما نسبته 89.7% من GDP في نهاية عام 2018.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد انخفضت خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2019 بمقدار 32.3 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2018، لتبلغ 507.9 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 330.3 مليون دينار، وفوائد بقيمة 177.6 مليون دينار).

الإجراءات المالية والسعرية لعام 2019

آب

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي برفع جميع أسعار المشتقات النفطية، مع تثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

معدل النمو %	2019		السعر / الوحدة	المادة
	آب	تموز		
3.3	775	750	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 90
3.1	1,000	970	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 95
2.7	1,150	1,120	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 98
2.5	605	590	فلس/لتر	السولار
2.5	605	590	فلس/لتر	الكاز
0.0	7.0	7.0	دينار/اسطوانة	اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)
8.3	426	393.3	دينار/طن	زيت الوقود (1%)
3.7	447	431	فلس/لتر	وقود الطائرات للشركات المحلية
3.7	452	436	فلس/لتر	وقود الطائرات للشركات الأجنبية
3.5	467	451	فلس/لتر	وقود الطائرات للرحلات العارضة
8.4	420.9	388.2	دينار/طن	الإسفلت

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2019/8/1.

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر آب 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

تموز

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر تموز 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

◆ حزيران

- إقرار نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2019، والمتضمن فرض ضريبة مقطوعة على المحروقات والمشتقات النفطية، وذلك على النحو التالي:
 - البنزين الخالي من الرصاص 90 بما مقداره 37 قرشاً/لتر.
 - البنزين الخالي من الرصاص 95 بما مقداره 57.5 قرشاً/لتر.
 - البنزين الخالي من الرصاص 98 بما مقداره 70 قرشاً/لتر.
 - السولار بما مقداره 16.5 قرشاً/لتر.
 - الكاز بما مقداره 16.5 قرشاً/لتر.
 - الغاز البترولي المسال بما مقداره 60 ديناراً/طن.
 - الإسفلت بما مقداره 45 ديناراً/طن.
 - زيت الوقود بما مقداره 20 ديناراً/طن.
- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر حزيران 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على حزمة من الاجراءات التي من شأنها زيادة حجم التداول في سوق العقار، تضمنت ما يلي:
 - شمول نظام المساحة المفروزة بين الشركاء (نظام إفران الأربعات) لجميع مناطق المملكة باستثناء الأراضي الخاضعة لقوانين خاصة، لما لذلك من أثر في إزالة الشبوع وفي زيادة اعداد معاملات الإفران.
 - تخفيض أسعار الأساس لقيم العقارات بنسبة 20%.
 - الإعفاء من رسوم الانتقال والتخارج للورثة حتى نهاية العام الحالي.

◆ أيار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر أيار 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

◆ نيسان

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر نيسان 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

◆ آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر آذار 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

◆ شباط

- تخفيض بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 10 فلساً بدلاً من 12 فلساً، ابتداءً من شهر شباط 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء إلغاء الرسوم على الصادرات الزراعية حتى نهاية العام الحالي.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام معدل لنظام التبرعات المدرسية لسنة 2019، والمتضمن تخفيض قيمة التبرعات المدرسية للطلبة الاردنيين وتحديدتها للطلبة غير الاردنيين في المراحل التعليمية وعلى النحو التالي:

المرحلة التعليمية	الطلبة الاردنيين	الطلبة غير الاردنيين
المرحلة الاساسية من الصف الاول الى الصف السادس	3 دنانير	40 دينار
المرحلة الاساسية من الصف السابع الى الصف العاشر	4 دنانير	40 دينار
المرحلة الثانوية الفروع الاكاديمية	6 دنانير	60 دينار
المرحلة الثانوية الفروع المهنية	6 دنانير	80 دينار

◆ كانون الثاني

- قرر مجلس الوزراء منح إعفاءات ضريبية وجمركية بشكل كامل للحافلات الخصوصية التي تعمل على نقل الطلاب، والمراد استبدالها، أو التي سيتم تسجيلها وترخيصها لتعزيز الأسطول، وذلك اعتباراً من تاريخ صدور القرار وحتى تاريخ 2019/12/31، ولمرة واحدة فقط.
- قرر مجلس الوزراء منح إعفاءات ضريبية وجمركية بشكل كامل لحافلات النقل السياحي، العاملة حالياً والمراد استبدالها، أو العاملة التي سيتم تسجيلها وترخيصها لتعزيز الأسطول، أو في حالة ترخيص شركات جديدة، وذلك اعتباراً من تاريخ صدور القرار وحتى تاريخ 2019/12/31، ولمرة واحدة فقط.

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تخفيض بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 12 فلساً بدلاً من 18 فلساً، ابتداءً من شهر كانون الثاني 2019، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء عدم تمديد الإعفاء من الضريبة الخاصة الممنوح للسيارات التي تعمل بالكهرباء كلياً، لتصبح خاضعة لضريبة خاصة بنسبة 25%.
- قرر مجلس الوزراء تثبيت سعر الكاز لمدة أربعة شهور اعتباراً من بداية شهر كانون الثاني وحتى نهاية شهر نيسان 2019، مع العمل على تخفيضه في حال تراجعت أسعار النفط عالمياً خلال هذه الفترة.
- في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 35%، وذلك اعتباراً من 2019/1/1 حتى تاريخ 2019/12/31.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 61 سلعة أساسية خاضعة لنسبة 10% و16% لتصبح 4%، وذلك اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية. وقد شملت القائمة اللحوم المعلبة، والسماك، والجبن، والمعكرونات والخضروات، والفاكهة، وملح الطعام، ومعجون الطماطم، بالإضافة إلى أقلام الرصاص.

□ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2019

◆ تموز

- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدم من الصندوق السعودي للتنمية بقيمة 50 مليون دولار، وذلك لتمويل مشروع إنشاء وتجهيز مدارس حكومية في مناطق مختلفة في المملكة، وتأتي هذه الاتفاقية ضمن تعهدات المملكة العربية السعودية الشقيقة في قمة مكة المكرمة.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) بقيمة 15.7 مليون دولار، لتمويل مشروع تعزيز الامن في مراكز ميناء العقبة.

◆ حزيران

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل قرضين ميسرين جداً مقدمة من الوكالة الفرنسية للإنماء بقيمة 95 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:
- 80 مليون يورو لدعم سياسة قطاع مالية البلديات من خلال الموازنة العامة، وذلك بهدف وضع برنامج عمل للإصلاحات والأنشطة لمنفعة 100 بلدية في الأردن.
- 15 مليون يورو لدعم الموازنة العامة للمساهمة في تمويل موازنة 2019، والحفاظ على الاتفاق الاستثماري الضروري للتنمية.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 20 مليون يورو، وذلك لدعم مشروع الابداع من اجل نمو المؤسسات وفرص العمل.

◆ نيسان

- التوقيع على ثلاث اتفاقيات للمساعدات التنموية مقدمة من الولايات المتحدة بقيمة 329 مليون دولار، ضمن برنامج المساعدات الاقتصادية المقدمة للمملكة من الولايات المتحدة الأمريكية للسنة المالية 2018، وذلك لتنفيذ عدة مشاريع وبرامج بشكل مباشر من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). موزعة على النحو التالي:
- 265 مليون دولار لدعم قطاعات الصحة والتعليم والمياه والمرأة والشباب وسياسات النوع الاجتماعي.
- 30 مليون دولار لدعم سيادة القانون، والحاكمة، والمجتمع المدني، ودعم جهود الإصلاح السياسي.
- 34 مليون دولار لتعزيز النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار وتعزيز تنافسية القطاع الخاص وتعزيز الفرص الاقتصادية.

◆ آذار

- التوقيع على اتفاقية قرض مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة 65 مليون يورو، وذلك لتمويل مشروع تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في منطقتي ديرعلا والكرامة بمنطقة وادي الاردن.

- التوقيع على مذكرة تفاهم بين الحكومة الاردنية والوكالة الفرنسية للإنماء (AFD) لتقديم حزمة تمويلية للأعوام (2019-2022) بسقف قيمته مليار يورو، موزعة على النحو التالي:
 - مبلغ 650 مليون يورو قروض ميسرة تتضمن قروض لدعم الموازنة العامة بقيمة 400 مليون يورو (بواقع 100 مليون يورو سنويا)، ومبلغ 250 مليون يورو قروض ميسرة لدعم المشاريع التنموية.
 - مبلغ 200 مليون يورو للتمويل غير السيادي "اقتراض غير حكومي ولا يتضمن ضمانات حكومية".
 - مبلغ 150 مليون يورو منح ومساعدات فنية ستقدم من خلال عدة مبادرات لدعم خطة الاستجابة الأردنية.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 4.5 مليون دولار، وذلك لتمويل مشروع تعزيز قدرات الدفاع المدني الاردني.

رابعاً: القطاع الخارجي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر أيار من عام 2019 بنسبة 3.7% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 لتبلغ 431.0 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2019 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 3.4% مقارنة بذات الفترة من عام 2018 لتصل إلى 2,182.4 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر أيار من عام 2019 بنسبة 1.9% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 لتبلغ 1,180.8 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2019 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 0.6% مقارنة بذات الفترة من عام 2018 لتصل إلى 5,720.2 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر أيار من عام 2019 ارتفاعاً نسبته 5.4% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 ليبلغ 749.8 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2019 فقد انخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 3.0% مقارنة بذات الفترة من عام 2018 ليصل إلى 3,537.7 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال شهر حزيران من عام 2019 بنسبة 26.9% مقارنة بذات الشهر من عام 2018 لتصل إلى 350.5 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2019 فقد ارتفعت مقبوضات السفر بنسبة 8.3% مقارنة بذات الفترة من عام 2018 لتصل إلى 1,854.5 مليون دينار، فيما انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 4.6% خلال شهر حزيران من عام 2019 مقارنة بذات الشهر من عام 2018 لتصل إلى 106.9 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2019 فقد ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 2.7% مقارنة بذات الفترة من عام 2018 لتصل إلى 496.0 مليون دينار.
- انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر حزيران من عام 2019 بنسبة 3.3% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 ليصل إلى 210.9 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2019 فقد ارتفع إجمالي تحويلات العاملين في الخارج بنسبة 1.3% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018 ليبلغ 1,296.4 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 342.6 مليون دينار (4.8% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة مع عجز مقداره 633.2 مليون دينار (9.3% من GDP) خلال الربع المقابل من عام 2018. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 6.0% من GDP خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة مع 10.5% من GDP خلال الربع المقابل من عام 2018.

القطاع الخارجي

تموز 2019

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 177.6 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة مع 190.1 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2018.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الأول من عام 2019 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 32,357.9 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 32,171.4 مليون دينار في نهاية عام 2018.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 65.4 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 37.4 مليون دينار خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2019، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 28.0 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة عام 2018 ليبلغ 7,538.1 مليون دينار.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن مليون دينار

معدل النمو (%)	كاتون الثاني - أيار		
	2019	2018	
الصادرات الوطنية			
2.5	469.6	458.3	الولايات المتحدة الأمريكية
10.5	204.4	185.0	السعودية
4.0	199.8	192.2	الهند
-12.7	156.2	179.0	العراق
27.4	67.0	52.6	الكويت
-14.6	50.4	59.0	الإمارات
54.8	48.0	31.0	الصين
المستوردات			
12.2	1,032.9	920.6	السعودية
8.3	855.6	789.7	الصين
-6.1	472.9	503.8	الولايات المتحدة الأمريكية
98.0	291.7	147.3	مصر
14.0	272.7	239.2	المانيا
35.2	266.7	197.2	الهند
-18.4	172.0	210.8	إيطاليا

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية مليون دينار

معدل النمو (%)	كاتون الثاني - أيار		معدل النمو (%)	2018	
	2019	القيمة			
2019/2018	القيمة	2018/2017	القيمة	2018	
0.4	7,538.1	-2.0	7,510.1	7,510.1	التجارة الخارجية
3.4	2,182.4	1.7	2,111.3	2,111.3	الصادرات الكلية
3.7	1,817.9	2.6	1,752.5	1,752.5	الصادرات الوطنية
1.6	364.5	-2.2	358.8	358.8	المعاد تصديره
-0.6	5,720.2	-3.3	5,757.6	5,757.6	المستوردات
-3.0	-3,537.7	-6.0	-3,646.3	-3,646.3	الميزان التجاري

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

الصادرات السلعية

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الخمسة شهور الأولى من عامي 2018 و2019، مليون دينار

معدل النمو (%)	2019	2018	
3.7	1,817.9	1,752.5	إجمالي الصادرات الوطنية
4.6	471.7	451.1	الملابس
6.3	417.7	393.0	الولايات المتحدة الأمريكية
10.4	165.2	149.7	البوتاس
35.6	50.3	37.1	الهند
64.1	44.3	27.0	الصين
36.0	20.4	15.0	مصر
14.0	14.7	12.9	اندونيسيا
1.6	153.0	150.6	منتجات دوائية وصيدلية
7.7	34.9	32.4	السعودية
-2.8	27.8	28.6	العراق
8.6	17.6	16.2	الجزائر
28.2	13.2	10.3	الولايات المتحدة الأمريكية
-11.9	89.8	101.9	الفوسفات
-8.6	62.8	68.7	الهند
-18.3	22.7	27.8	اندونيسيا
-9.0	73.1	80.3	الأسمدة
-2.1	50.8	51.9	الهند
-11.6	6.1	6.9	فيتنام
-	3.7	0.0	كرواتيا
1.5	66.1	65.1	الخضروات
-2.5	15.8	16.2	السعودية
6.3	11.9	11.2	الكويت
-15.7	11.3	13.4	الإمارات
27.6	51.3	40.2	مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور
22.6	26.6	21.7	العراق
18.0	11.8	10.0	السعودية
237.5	2.7	0.8	ليبيا
39.1	43.4	31.2	حامض الفوسفوريك
10.6	29.2	26.4	الهند
-	12.6	1.0	السعودية

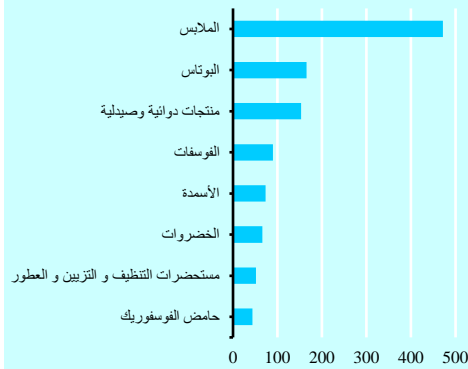
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2019 ارتفاعاً نسبته 3.4% لتصل إلى 2,182.4 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 65.4 مليون دينار (3.7%) لتصل إلى 1,817.9 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 5.7 مليون دينار (1.6%) لتصل إلى 364.5 مليون دينار.

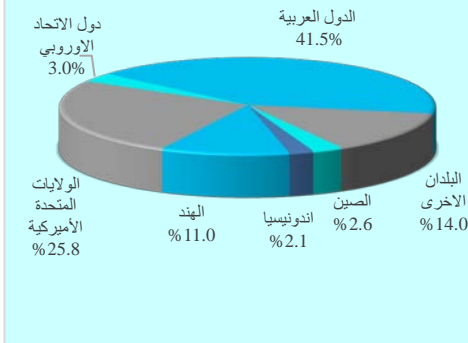
وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2019 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الصادرات من الملابس بمقدار 20.6 مليون دينار (4.6%) لتصل إلى 471.7 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 88.6% من إجمالي صادرات الملابس.
- ارتفاع الصادرات من البوتاس بمقدار 15.5 مليون دينار (10.4%) لتصل إلى 165.2 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والصين ومصر واندونيسيا على ما نسبته 78.5% من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

اهم السلع المصدرة
خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2019، بالمليون دينار



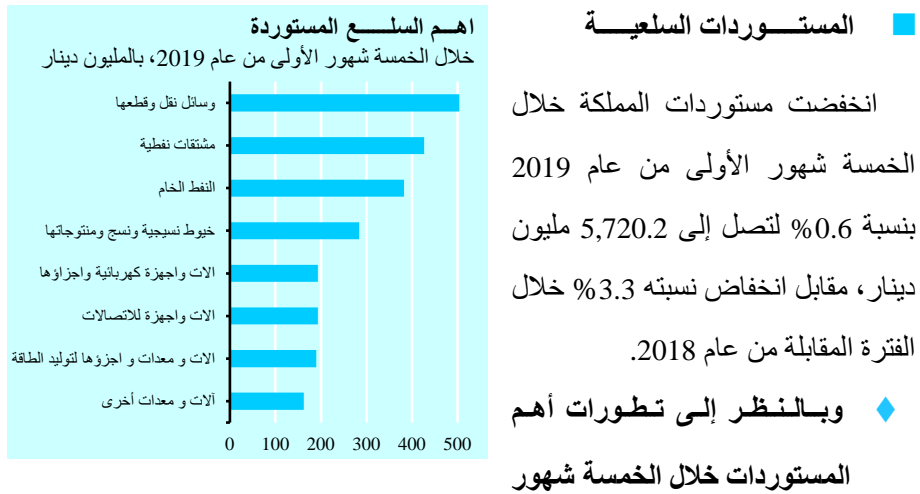
التوزيع الجغرافي للمصادر الوطنية،
خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2019،
بالمليون دينار



- ارتفاع الصادرات من "حامض الفسفوريك" بمقدار 12.2 مليون دينار (39.1%)، لتصل إلى 43.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والسعودية على ما نسبته 96.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من "مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" بمقدار 11.1 مليون دينار (27.6%) لتصل إلى 51.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من العراق والسعودية وليبيا على ما نسبته 80.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفاع الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 2.4 مليون دينار (1.6%) لتصل إلى 153.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والجزائر والولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 61.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.
- ارتفاع الصادرات من الخضروات بمقدار 1.0 مليون دينار (1.5%) لتصل إلى 66.1 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والكويت والامارات على ما نسبته 59.0% من إجمالي صادرات المملكة من الخضروات.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"منتجات دوائية وصيدلية" والفوسفات والأسمدة والخضروات و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" وحمض الفسفوريك خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2019 على ما نسبته 61.3% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 61.1% خلال الفترة المقابلة من عام 2018. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والهند والعراق والكويت والإمارات والصين على ما نسبته 65.8% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2019 مقارنة مع 66.0% خلال الفترة المقابلة من عام 2018.



الأولى من عام 2019 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض مستوردات المملكة من "المشتقات النفطية" بمقدار 36.3 مليون دينار (7.8%) لتصل إلى 426.5 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والبحرين ما نسبته 64.8% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال الخمسة شهور الأولى من عامي 2018 و2019، مليون دينار

معدل النمو (%)	2019	2018	
-0.6	5,720.2	5,757.6	إجمالي المستوردات
8.7	477.2	439.2	وسائل النقل و قطعها
15.5	117.2	101.5	الولايات المتحدة الأمريكية
11.2	75.3	67.7	المانيا
1.1	63.3	62.6	كوريا الجنوبية
-8.3	62.0	67.0	اليابان
-7.8	426.5	462.8	مشتقات نفطية
2.5	213.5	208.2	السعودية
60.7	101.9	63.4	الهند
902.0	49.1	4.9	البحرين
34.7	382.0	283.5	النفط الخام
34.7	382.0	283.5	السعودية
1.8	283.6	278.7	خيوط نسجية ونسج ومنتجاتها
13.9	128.6	112.9	الصين
-18.6	65.2	80.1	تايلان
-5.0	20.8	21.9	تركيا
-9.6	193.2	213.7	آلات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها
-0.1	84.5	84.6	الصين
10.9	13.2	11.9	المانيا
-47.0	12.5	23.6	تركيا
19.0	193.1	162.3	الات واجهزة للاتصالات
-3.3	109.5	113.2	الصين
88.5	54.1	28.7	فيتنام
-	12.3	0.1	الهند
34.0	189.9	141.7	آلات ومعدات اجزاؤها لتوليد الطاقة
99.0	77.2	38.8	الولايات المتحدة الأمريكية
191.3	40.2	13.8	الصين
517.6	21.0	3.4	المانيا
1.4	162.4	160.1	آلات ومعدات أخرى
45.6	68.6	47.1	الصين
25.9	24.3	19.3	ألمانيا
-15.6	21.7	25.7	إيطاليا

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

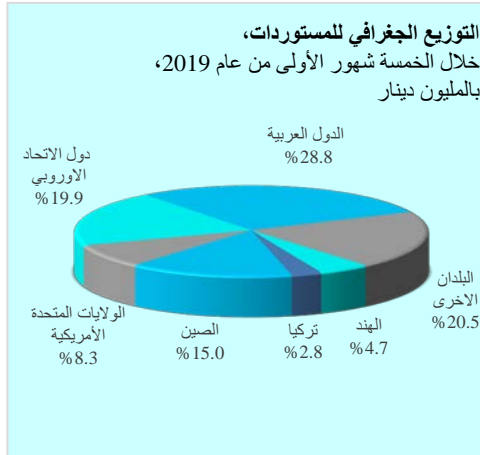
● انخفاض مستوردات المملكة من "الآلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" بمقدار 20.6 مليون دينار (9.6%)، لتصل إلى 193.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والمانيا وتركيا ما نسبته 57.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

● ارتفاع مستوردات المملكة من "خيوط نسجية ونسج ومنتجاتها" بمقدار 4.9 مليون دينار، (1.8%)، لتصل إلى 283.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 75.7% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

● ارتفاع مستوردات المملكة من "الآلات وأجهزة للاتصالات" بمقدار 30.8 مليون دينار (19.0%) لتصل إلى 193.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وفيتنام والهند ما نسبته 91.1% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

● ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل و قطعها" بمقدار 38.0 مليون دينار (8.7%)، لتصل إلى 477.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا وكوريا الجنوبية واليابان. ما نسبته 66.6% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات ومعدات وأجزاءها لتوليد الطاقة" بمقدار 48.2 مليون دينار (34.0%) لتصل إلى 189.9 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين والمانيا ما نسبته 72.9% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 98.5 مليون دينار (34.7%) لتصل إلى 382.0 مليون دينار، وذلك نتيجة لارتفاع الكميات المستوردة بنسبة 34.6% وارتفاع أسعار النفط بنسبة 0.1% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام تم تلبيتها بالكامل من المملكة العربية السعودية.



- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل النقل وقطعها" و"مشتقات نفطية" و"النفط الخام" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاءها" و"آلات وأجهزة للاتصالات" و"آلات

ومعدات وأجزاءها لتوليد الطاقة" و"آلات ومعدات أخرى، على ما نسبته 40.3% من إجمالي المستوردات خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2019 مقابل 37.2% خلال نفس الفترة من عام 2018. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية ومصر والمانيا والهند وإيطاليا خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2019 على ما نسبته 58.8% من إجمالي المستوردات مقابل 52.3% خلال نفس الفترة من عام 2018.

■ المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر أيار من عام 2019 انخفاضاً مقداره 1.1 مليون دينار (1.6%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2018 لتبلغ 68.2 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2019 فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بنسبة 1.6% لتصل إلى 364.5 مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2018.

■ الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر أيار من عام 2019 ارتفاعاً مقداره 38.6 مليون دينار (5.4%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2018 ليبلغ 749.8 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2019 فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة (3.0%) ليصل إلى 3,537.7 مليون دينار.

□ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفضت إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر حزيران من عام 2019 بنسبة 3.3% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018 ليبلغ 210.9 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2019 فقد ارتفع إجمالي تحويلات العاملين في الخارج بمقدار 17.1 مليون دينار (1.3%) مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018 ليبلغ 1,296.4 مليون دينار.

□ السفر

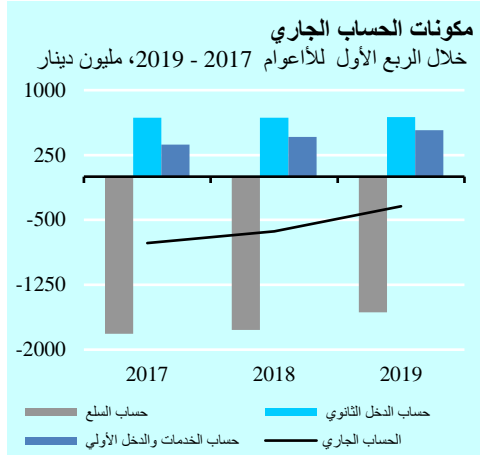
■ مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر حزيران من عام 2019 ارتفاعاً مقداره 74.4 مليون دينار (26.9%) لتصل إلى 350.5 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018. أما خلال النصف الأول من عام 2019 فقد ارتفعت مقبوضات السفر بقيمة 141.9 مليون دينار (8.3%) لتصل إلى 1,854.5 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2018.

■ مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر حزيران من عام 2019 انخفاضاً مقداره 5.1 مليون دينار (4.6%) لتصل إلى 106.9 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2018. أما خلال النصف الأول من عام 2019 فقد ارتفعت مدفوعات السفر بقيمة 13.1 مليون دينار (2.7%) لتصل إلى 496.0 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2018.

ميزان المدفوعات



تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2019 إلى ما يلي:

تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 342.6 مليون دينار (4.8% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 633.2 مليون دينار (9.3% من GDP) خلال الربع المقابل من عام 2018. أما باستثناء المنح، فقد

انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 428.4 مليون دينار (6.0% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة مع 716.7 مليون دينار (10.5% من GDP) خلال الربع المقابل من عام 2018. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- ◆ انخفاض العجز في ميزان السلع للمملكة بمقدار 206.4 مليون دينار (11.6%) ليصل إلى 1,567.4 مليون دينار مقابل 1,773.8 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2018.
- ◆ ارتفاع الوفر المسجل في حساب الخدمات بمقدار 60.1 مليون دينار مقارنة مع الربع المقابل من عام 2018 ليبلغ 428.8 مليون دينار.
- ◆ ارتفع الوفر المسجل في حساب الدخل الأولي بمقدار 15.8 مليون دينار ليصل إلى 107.6 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2019 مقارنة مع وفر بلغ 91.8 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2018. ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع الوفر المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 10.9 مليون دينار، وارتفاع وفر صافي تعويضات العاملين بمقدار 4.9 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع صافي وفر حساب الدخل الثانوي خلال الربع الأول من عام 2019 بمقدار 8.3 مليون دينار ليصل 688.4 مليون دينار مقابل وفر مقداره 680.1 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2018. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 2.2 مليون دينار ليبلغ نحو 85.8 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 6.1 مليون دينار ليصل إلى 602.6 مليون دينار.

■ أما بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الربع الأول من عام 2019 تدفقاً للداخل ومماثلاً للمتحقق في الفترة المقابلة من عام 2018 وبمقدار 6.0 مليون دينار. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 559.3 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 794.0 خلال الربع المقابل من عام 2018، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:

- ◆ تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 177.6 مليون دينار، بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 190.1 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2018.
- ◆ تسجيل صافي استثمارات الحافظة صافي تدفقاً للخارج مقداره 134.4 مليون دينار، بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 9.9 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2018.
- ◆ تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 331.4 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 48.3 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2018.
- ◆ انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 184.7 مليون دينار، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 545.7 مليون دينار خلال الربع المقابل عام 2018.

□ وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الربع الأول عام 2019 التزاماً نحو الخارج بلغ 32,357.9 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2018 والبالغ 32,171.4 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول عام 2019 بمقدار 149.0 مليون دينار ليصل إلى 17,685.3 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 171.6 مليون دينار، وارتفاع النقد والودائع للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 22.0 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول عام 2019 بمقدار 37.5 مليون دينار ليصل إلى 50,043.2 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:
- ◆ ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 210.9 مليون دينار لتبلغ 8,944.8 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 233.1 مليون دينار للبنوك المرخصة ، وانخفاضها بمقدار 22.2 مليون دينار للبنك المركزي).
- ◆ ارتفاع رصيد القروض طويلة الأجل للقطاعات الأخرى بمقدار 73.3 مليون دينار ليصل إلى 1,869.6 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد القروض طويلة الأجل لدى الحكومة العامة بمقدار 59.3 مليون دينار، ليبلغ 4,587.1 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد الإئتمان التجاري الممنوح للمقيمين في المملكة بمقدار 48.6 مليون دينار ليصل إلى 880.2 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 273.3 مليون دينار ليبلغ 24,654.2 مليون دينار.
- ◆ انخفاض الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 85.0 مليون دينار ليصل إلى 451.6 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد استثمارات الحافطة بمقدار 47.4 مليون دينار لتبلغ 7,954.9 مليون دينار.